



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

ملخص

تطوير سياسات الحكم المحلي للبلديات المحلية في ليبيا

إعداد

محمد بن حمزه

يندرج مشروع حوار السياسات حول " تطوير سياسات الحكم المحلي للبلديات المحلية في ليبيا " ضمن برنامج "حوار المتوسط للحقوق والمساواة" الممول من الاتحاد الاوروي . الهدف من هذا المشروع دعم اللامركزية الإدارية من خلال تسليط الضوء على أهمية تطبيقها لمساهمتها في تنمية البلديات والمجتمعات المحلية، والعمل على ان تكون هناك شراكة حقيقة بين المجتمع المدني والسلطات المحلية والمنظمات الدولية في تنفيذ مشاريع تنمية ذات بعد مجتمعي، بالإضافة الى ضرورة رفع كفاءة العاملين بالقطاعات والمجالس البلدية وتشكيل حلقة وصل بين المواطن وتلك المجالس، مما يساهم في تعزيز الشفافية ومفهوم المواطنة، وكذلك في تحسين أداء الحكم المحلي.

نظرا لتطور سياسات نقل الاختصاصات للمجالس البلدية بصورة لامركزية وفق اللائحة التنفيذية لتنظيم عمل الحكم المحلي رقم "59" لسنة 2012 واستثمار الموارد والقدرات البشرية المتاحة وتطوير حلول لمعالجة التحديات على المدى القصير والبعيد، دعت الحاجة الى التعرف عن قرب حول اهم التحديات التي تواجه تنفيذ السياسات في نقل الاختصاص واللامركزية من خلال خبراء و مستشارين في وزارة الحكم المحلي و من عدة بلديات في ليبيا. نجحت مجموعة حوار السياسات في دعوتها لانخراط العديد من اصحاب المصلحة من نشطاء ومنظمات المجتمع المدني ومختصين وخبراء في إدارة الشؤون المحلية. ومن أهم مخرجات المقابلات والجلسات التي عقدت خلال أربع أشهر التوصيات التي سترسل الى المنظمات غير الحكومية المهتمة بالحكم المحلي لتكون بمثابة خطة عمل للتعاون مع وزارة الحكام المحليين.

- العمل على فتح قنوات الحوار بشكل أوسع لفهم دور المجتمع المدني بكونه دور داعم للبلديات ورقابي من خلال عقد جلسات حوارية مشتركة ووضع اتفاقية مثبتة بقرار تلزم به البلديات، بالإضافة الى إقامة حملات مدافعة و اعداد مشروع قانون بحيث يقدم لجهات التشريعية في الدولة وكذلك التركيز على النشطاء بشكل فردي أكثر من المؤسسات لسهولة التعامل وتعزيز الثقة.
- تعديل التشريعات بما يتماشى مع الادارة اللامركزية و أن يكون لوزارة الحكم المحلي دوراً ضاعطاً وضرورة تقوية الكادر الوظيفي على ان يتم نقل الاختصاصات بشكل تدريجي على مراحل كما ان الايراد المحلي يشجع ويخفض الميزانية العامة للدولة و على ان تتولى الوزارة التخطيط الاستراتيجي والحوكمة وتكون البلديات ملزمة لوضع خطط للمشاركة المجتمعية و توعية الناس لمعرفة احتياجاتهم و تشجيع التنافس بأطلاق جائزة التنمية بين البلديات تشرف عليها وزارة الحكم المحلي. وأخيراً، العمل على استكمال الانتخابات البلدية و بناء الثقة بين المواطنين ومختاري المحلات والبلديات.

واجه المشروع صعوبات و قيود إذ تزامن تنفيذ انشطته في اكتوبر 2021 مع موعد مسبق للانتخابات البرلمانية و الرئاسية في 24 ديسمبر 2021 حيث كان له تأثير كبير على المشهد السياسي مما ادى استقطاب اصوات الناخبين و الدخول في سباق الحملات الانتخابية للمرشحين و انعكس ذلك بأن تم تأجيل موعد عقد جلسات التركيز عدة مرات بسبب اعتذار بعض المشاركين عن الحضور نظرا لانشغالهم في تلك الفترة، نظراً لأهمية للاستحقاق الانتخابي و أولويته في ذلك الوقت.